June 2003

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية

الدورة الثانية

تروندهايم، النرويج، 7-2003/8/11

مسائل أخرى والقضايا الناشئة

الموجز

يتألف هذا البند من جدول الأعمال من عنصرين:

- "مسائل أخرى" وهى تسترعى انتباه اللجنة الفرعية إلى مسائل ذات أهمية لتربية الأحياء المائية، وتندرج أيضا فى إطار التوصيات التى قدمتها اللجنة الفرعية وأقرتها لجنة مصايد الأسماك. ومع ذلك فإن مشورة اللجنة الفرعية مطلوبة فى بادئ الأمر قبل الإقدام على استعراض موضوعى أو برنامج عمل شامل. وفى هذا الصدد، تُعرض على اللجنة الفرعية فى هذه الوثيقة مسألتان، هما: (أ) الأنواع المائية الدخيلة وعمليات جلبها ونقلها وتحريكها: المخاطر والفوائد؛ و (ب) استدامة استزراع الأربيان والتطورات الراهنة. واللجنة الفرعية مدعوة إلى أن تقدم المشورة إلى مصلحة مصايد الأسماك فى المنظمة بشأن دورها ومهامها فى تناول هاتين المسألتين.
- "القضايا الناشئة" وهى تتيح الفرصة لأعضاء المنظمة لإحاطة اللجنة الفرعية علما بما ينشأ من قضايا ذات أهمية لتنمية تربية الأحياء المائية على الصعيد العالمى.

مسائل أخرى

ألف – الأحياء المائية الدخيلة وعمليات جلبها ونقلها وتحريكها: المخاطر والفوائد

1 - جرت العادة منذ قرون على استعمال الأنواع الدخيلة من الأسماك لأغراض تنويع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ومع ذلك، فقد ساعد التقدم الحديث فى كفاءة وسائل النقل، وتجارة

لدواعى الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الانترنت على الموقع www.fao.org

الحيوانات الحية، وتكثيف تربية الأحياء المائية وتنويعها على إحداث زيادة سريعة وكبيرة فى عدد الأنواع التى يجرى تحريكها بكميات ضخمة، وذلك أنه بالإضافة إلى جلب الأسماك من أجل تعزيز المصايد وتربية الأحياء المائية، تُجلب أنواع كثيرة لأغراض رياضة صيد الأسماك وتجارة أسماك الزينة والبحوث والمكافحة البيولوجية فضلاً عن استعمالها كطُعم أو علف. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه العمليات كان مفيداً إلا أن بعضها أسفر عن فشل ذريع كان له أصداء واسعة النطاق، وساعد على نشر العوامل الممرضة والأمراض، وإثارة الجدل بشأن حماية التنوع البيولوجى وفعالية التكلفة المرتبطة بالتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هذا النشاط.

2 - ويساعد استعمال المخزون المحلى من الأسماك لأغراض تنمية تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك على تقليل كثير من هذه المخاطر إلى حد بعيد. فالأنواع المحلية مهيأة للنمو فى ظل الظروف البيئية المحلية وعادة ما يكون لها أسواق مستقرة. ومع ذلك توجد أنواع محلية كثيرة لا تعرف قدراتها فيما يتعلق بالاستزراع أو لم يتم تدجينها إلى مستوى يسمح باستدامة تربيتها. وثمة أصناف أخرى ذات قدرات سوقية أو تجارية محدودة أو منخفضة القيمة من الوجهة التجارية. وفى مثل هذه الحالات يُمارس الضغط لاستيراد أنواع دخيلة أو سلالات مدجنة من الأنواع المحلية، يعتقد أنها ذات إنتاجية أكبر وقيمة اقتصادية أعلى. وبالنظر إلى أن حركة جميع الحيوانات الحية تنطوى بطبيعتها على مخاطر نقل الأمراض أو تحدث تأثيرات وراثية أو ايكولوجية، فإن الأمر يقتضى اتخاذ تدابير لتقدير المخاطر ولوضع ضمانات مناسبة للوقاية منها.

3 - وتوجد عدة مدونات وبروتوكولات دولية تتضمن مبادئ هادية وأدوات إرشادية للحدّ من مختلف المخاطر الناشئة عن حركة الحيوانات المائية الحية. فقد وضعت هيئة أمراض الأسماك التابعة للمكتب الدولى للأوبئة الحيوانية توصيات وبروتوكولات موجزة فى مدونتها الدولية الخاصة بصحة الحيوانات المائية من أجل منع انتشار أمراض الحيوانات المائية. وهذه التوصيات تركّز على الأمراض التى يعتقد أنها تشكل تهديدا خطيرا للتجارة المحلية والدولية. وبالمثل أعد المجلس الدولى لاستكشاف البحار بالتعاون مع الهيئة الأوروبية الاستشارية للمصايد الداخلية فى المنظمة، توصيات للحّد من التأثيرات الإيكولوجية و الوراثية والمرضية المعاكسة الناجمة عن عمليات جلب ونقل الحيوانات المائية، وترد هذه التوصيات فيما يعرف بمدونة المجلس الدولى لاستكشاف البحار بالاشتراك مع الهيئة الأوروبية الاستشارية للمصايد الداخلية. وتتضمن الخطوط التوجيهية الفنية الإقليمية لآسيا بشأن الإدارة الصحية للحركة الرشيدة للحيوانات المائية الحية، ودليل الامتثال الملحق بها، وكذلك وثيقة بيجين بشأن توافق الآراء واستراتيجية التنفيذ، إرشادات قيمة أخرى من أجل التقليل، على المستوى القطرى والإقليمى، من مخاطر الأمراض الناشئة عن تحركات الحيوانات المائية الحية عبر الحدود. وتولى وضع هذه الإرشادات ممثلون عن 19 بلدا آسيويا وخبراء دوليون فى صحة الحيوانات المائية وممثلون عن وكالات ومنظمات قطرية وإقليمية دولية.

4 - وتنظم مصلحة مصايد الأسماك فى المنظمة حاليا، بالتعاون مع شركاء من بينهم شبكة مراكز الأحياء المائية فى آسيا والمحيط الهادى، والاتحاد العالمى لصون الطبيعة، والصندوق العالمى للطبيعة، والمعهد الآسيوى للتقانة، وبرنامج المنحة البحرية التابع لجامعة كاليفورنيا، وعدة حكومات، حلقة عمل عنوانها "استعمال الآليات الدولية لمراقبة الأنواع الدخيلة فى النظم الإيكولوجية المائية واستخدامها الرشيد". وتشترك المنظمة وبرنامج الشراكة التابع لحكومة هولندا فى تمويل جزء من تكاليف هذه الحلقة المقرر عقدها فى نهاية 2003. وستركز الحلقة على منطقة حوض نهر الميكونغ، ومن المتوقع أن تستحث الوعى والاهتمام بأهمية إدارة الأنواع الدخيلة فى إقليم الميكونغ، ووضع توصيات بشأن ما ينبغى اتخاذه من إجراءات فى المستقبل.

5 - ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه الجهود والخطوط التوجيهية والبروتوكولات لايزال يجرى نقل كميات كبيرة من الأسماك الحية دون إيلاء أهمية أو اعتبار لما قد يترتب على ذلك من نتائج

بيئية أو عواقب مرضية. وهكذا لاتزال تحدث خسائر كبيرة وتأثيرات اجتماعية واقتصادية، على الرغم من أمثلة المخاطر المشفوعة بالوثائق والمستندات.

6 - وبالنظر إلى استمرار حركة الحيوانات المائية بلا رقيب ولا حسيب، وما يترتب على ذلك من عوامل ممرضة وتكرار ظهور الأمراض فضلا عما يسببه هذا الوضع من مشاكل ايكولوجية واجتماعية واقتصادية، فلابد من طرح السؤال التالي: "لماذا تستمر عمليات نقل الحيوانات المائية الحية بدون اكتراث أو مراقبة؟" وتوجد عدة تفسيرات ممكنة لهذا الوضع:

- نقص الوعى والمعرفة لدى سلطات الاستيراد/التصدير أو السلطات المسؤولة عن حماية إنتاجية الموارد البحرية.
- الضغوط التجارية التى لا تكاد تقيم وزنا "للمخاطر غير المقبولة".
- صعوبة فهم البروتوكولات المعقدة أو البروتوكولات الموجهة أساسا إلى نظم الإنتاج أو الموارد البيئية التى لا تربطها صلة واضحة بالظروف المحلية.
- صعوبات الامتثال للمعايير التي تتطلب استثمارات فى البنى التحتية والتدريب تتجاوز قيمة الإنتاج المحلى أو قيمة الحماية الإيكولوجية، وبعبارة أخرى، هل بلغت متطلبات المعايير الدولية درجة عالية بحيث يتعذر الامتثال لها بسهولة ويسر؟
- انخفاض الحد الأدنى للمعايير "المعممة" إلى درجة لا تمكنها من أن تكون مصدرا فعالا للإرشاد والوقاية.
- الافتقار إلى المساءلة أو البنى التحتية القانونية التى من شأنها منع الأفراد من إحداث أضرار فى البيئة أو نشر الأمراض.
- التطبيق الانتقائى أو الجزئي للمدونات أو البروتوكولات، وترك "الأنواع التى يصعب إدارتها" خارج نطاق المراقبة وضوابط الاستيراد (ومثال ذلك إعفاء الصادرات/الواردات التقليدية أو القطاعات ذات الاستثمارات/العمالة الكثيفة).

الإجراءات التى يقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

7 - يرجى من اللجنة الفرعية:

- إبداء ملاحظاتها على البنود المذكورة أعلاه واقتراح تدابير يمكن اتخاذها للتحقق من الأسباب الكامنة وراء استمرار عمليات نقل الحيوانات المائية الحية بدون اكتراث أو مراقبة يعتد بها.
- إسداء المشورة بشأن دور المنظمة ومهامها فى تناول هذه المسألة.
- النظر فى إنشاء فريق مهام فنى فى فترة ما بين الدورتين لبحث مسألة تقدير وإدارة المخاطر الكامنة فى عمليات نقل وتحريك الحيوانات المائية الحية، من أجل وضع إطار شامل للعمل والأنشطة تشارك فيه الأطراف المعنية.

8 - وقد ترغب اللجنة الفرعية في النظر فى التوصية بإجراءات معينة تتخذها مصلحة مصايد الأسماك فى المنظمة وأعضاء المنظمة والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والحركة الآمنة للحيوانات المائية الحية عبر الحدود.

باء - الاستزراع المستدام للأربيان والتطورات الراهنة

9 - يعتبر استزراع الأربيان نشاطا اقتصاديا هاما فى المناطق الساحلية فى بلدان كثيرة ويتيح فرصا عديدة للإسهام فى تخفيف وطأة الفقر وفى العمالة وتنمية المجتمعات المحلية والحّد من الضغوط على موارد المصايد الساحلية، والأمن الغذائى فى الأقاليم المدارية وشبه المدارية. ومع ذلك فقد أثارت تنمية تربية الأحياء المائية الساحلية، واستزراع الأربيان بوجه خاص، جدلا فى السنوات الأخيرة بشأن تكلفتها وفوائدها الاجتماعية والبيئية. وأدى التوسع السريع فى استزراع الأربيان فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا إلى تركيز الاهتمام على ضرورة وضع استراتيجيات للإدارة الفعالة. وهذه الاستراتيجيات لا غنى عنها لتعزيز ما يمكن أن يقدمه استزراع الأربيان وغيره من أشكال تربية الأحياء المائية الساحلية من مساهمات بناءة فى النمو الاقتصادى وتخفيف وطأة الفقر فى المناطق الساحلية، مع التصدى للتأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية التى يمكن أن تنشأ عن تطورات لم يحسن تخطيطها وتنظيمها.

10 - وعقدت المنظمة مشاورة فنية عن السياسات الخاصة بالاستزراع المستدام للأربيان (بانجكوك، تايلند، ديسمبر/ كانون الأول 1997)، شارك فيها مندوبون حكوميون ومراقبون من 12 بلدا في آسيا والأمريكتين، تنتج معا حوالى 90% من الإنتاج العالمى للأربيان المستزرع، بالإضافة إلى البلدان المستهلكة الرئيسية للأربيان. وحضر المشاورة أيضا مراقبون موفدون من خمس منظمات حكومية دولية وأربع منظمات غير حكومية. ولاحظت المشاورة أن تحقيق الاستزراع المستدام للأربيان إنما يتوقف على وجود سياسة حكومية فعّالة وإجراءات تنظيمية وقانونية ناجعة، بالإضافة إلى تعاون الصناعة في استعمال التقانة السليمة فى تخطيط هذا الاستزراع وتطويره وفي عملياته. وفى هذا الصدد، أوصت المشاورة بأن تعقد المنظمة اجتماعات للخبراء لتحديد أفضل الممارسات لاستزراع الأربيان، وتحديد العناصر المطلوبة فى الصكوك القانونية وغيرها من اللوائح لأغراض تربية الأحياء المائية الساحلية[1].

11 - وعلى سبيل المتابعة لتوصيات المشاورة الفنية المذكورة أعلاه، أجرى مسح بين حكومات البلدان المنتجة للأربيان، عن طريق الاستعانة باستبيان وضعه اجتماع مخصص للخبراء بشأن مؤشرات ومعايير الاستزراع المستدام للأربيان (روما، إيطاليا، أبريل/نيسان 1998[2]). وكان الهدف من المسح هو الحصول على تعليقات ومقترحات بشأن استصواب ونسق التقارير التى تقدمها هذه البلدان إلى لجنة مصايد الأسماك عما يتم إحرازه من تقدم فى تفعيل مدونة السلوك الخاصة بالصيد الرشيد فيما يتعلق بأنشطة استزراع الأربيان. وقدمت نتائج هذا المسح إلى لجنة مصايد الأسماك فى 1999.

12 - وتقوم شبكة مراكز تربية الأحياء المائية فى آسيا والمحيط الهادى حاليا بالتعاون مع البنك الدولي والصندوق العالمى للطبيعة والمنظمة، بتنفيذ برنامج مشتركة بشأن استزراع الأربيان والبيئة. والهدف الرئيسى لهذا البرنامج الذى استهل فى عام 1999، هو استبانة الممارسات الإدارية الجيدة فى ظروف بيئية واقتصادية واجتماعية متنوعة، وتقدير فعالية التكاليف بالنسبة إلى المزارعين الذين يطبقونها بصفة فردية وبالتنسيق مع مزارعين آخرين. ويرتكز هذا البرنامج أيضا من حيث طبيعته ومنشأه وأنشطته على التوصيات الصادرة عن المشاورة الفنية بشأن سياسات الاستزراع المستدام للأربيان.

---

[1] المنظمة – تقرير بانجكوك عن المشاورة الفنية للمنظمة بشأن سياسات الاستزراع للأربيان. بانجكوك، تايلند، 8-11 ديسمبر/كانون الأول 1997. تقرير مصايد الأسماك رقم 572، روما. المنظمة.
http://www.fao.org/fi/faocons/shrimp/bangk.asp

[2] المنظمة، 1998 – اجتماع الخبراء المخصص المعنى بمؤشرات ومعايير الاستزراع المستدام للأربيان. روما، إيطاليا، 28-30 أبريل/نيسان 1998. *تقرير مصايد الأسماك* رقم 582.

13 - وأجرى هذا البرنامج عدة دراسات حالات عن جوانب مختلفة لاستزراع الأربيان، شملت مناطق جغرافية واسعة، بما فيها البلدان الرئيسية المنتجة للأربيان فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأدنى. كما أجرى عدة استعراضات عالمية الطابع. وتغطى مواضيع الدراسات طائفة واسعة من القضايا من بينها الممارسة الإدارية على مستوى المزرعة، ومسائل الفقر، ودمج استزراع الأربيان فى إدارة المناطق الساحلية، وإدارة صحة الأربيان، بالإضافة إلى مسائل السياسات والشؤون القانونية. واستخلصت من دراسات الحالات هذه آراء ثاقبة وفريدة فى نوعها بشأن الحالة العالمية لاستزراع الأربيان والممارسات الإدارية فى هذا المضمار[3]. واعترفت اللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية فى دورتها الأولى بعمل هذا البرنامج وأكدت ضرورة استمراره وتشجيعه (انظر COFI:AQ/I/2003/Inf.5 - الفقرة 38).

14 - وبذلت المنظمة جهودا حثيثة فى تقديم المساعدة إلى عدة بلدان أعضاء فى الإدارة الصحية لاستزراع الأربيان، واحتلت مكان الصدارة فى إجراء استعراض بشأن الاستراتيجيات الإدارية للأمراض الرئيسية فى استزراع الأربيان، وقد كان ذلك أحد الاستعراضات المواضيعية فى إطار البرنامج المشترك المعنى باستزراع الأربيان والبيئة. وتنفذ المنظمة حاليا عددا من البرامج فى آسيا والأمريكتين بالتعاون مع عدة وكالات ومنظمات من أجل استحداث ممارسات إدارية جيدة بشأن الإدارة الصحية للأربيان.

15 - وأجرى مكتب الشؤون القانونية بالمنظمة مسحا مقارنا للقوانين واللوائح القطرية التى تحكم استزراع الأربيان. وكان الغرض من هذه الدراسة هو بحث ومقارنة التشريعات القطرية ذات الصلة، لاسيما الاشتراطات القانونية فيما يتعلق بالتأثيرات البيئية لأنشطة استزراع الأربيان والإجراءات الواجبة التطبيق بشأن تطوير منشآت استزراع الأربيان، وعمليات المراقبة المستمرة، وكذلك الاشتراطات القانونية الواجبة التطبيق عند توقف الأنشطة، والجوانب المرتبطة بإنفاذ التشريعات ذات الصلة. ومن المنتظر أن تساعد هذه المعلومات على تحديد الترتيبات القانونية والمؤسسية الجيدة، وتقييم العقبات الحالية التى تحول دون اعتمادها.

16 - وفى ديسمبر/كانون الأول 2000، عُقدت مشاورة للخبراء عن الممارسات الإدارية الجيدة والترتيبات القانونية والمؤسسية السديدة الخاصة بالاستزراع المستدام للأربيان، فى بريسبان، استراليا، بدعم من الحكومة الأسترالية. وكانت الأهداف الرئيسية لهذه المشاورة هى إتاحة محفل دولى معترف به لمناقشة الجوانب الرئيسية المتعلقة بتشجيع ممارسات الاستزراع المستدام للأربيان، وما يرتبط بذلك من صكوك مؤسسية وقانونية، واستبانة وتحديد السبل إلى وضع وتنفيذ ممارسات إدارية جيدة وترتيبات قانونية ومؤسسية سديدة[4] تؤدى إلى إدخال تحسينات على الممارسات الإدارية لاستزراع الأسماك سواء على مستوى المزرعة أو المستوى المؤسسى، واستبانة وتحديد مزايا ومثالب هذه العملية كلها.

17 - وحضر مشاركة الخبراء 71 عضوا من 19 بلدا، بما فى ذلك البلدان الرئيسية المنتجة للأربيان. وكان من بين المشاركين ممثلون عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية، ومنتجى الأربيان ورابطاته والوكالات الحكومية الدولية. ونوقشت أثناء المشاورة وثائق عمل قدمتها المنظمة وتناولها المشاركون بالبحث والتدقيق.

[3] المعلومات والوثائق الخاصة بدراسات الحالات التى أجريت فى إطار هذا البرنامج متاحة على العنوان التالى: http://www.enaca.org/Shrimp/index.htm

[4] أشار تقرير بانجكوك الصادر عن المشاورة الفنية للمنظمة إلى "افضل الممارسات". واعتمدت المنظمة مصطلح "الممارسة الإدارية الجيدة" لأغراض مشاورة الخبراء المشتركة بين المنظمة والحكومة الأسترالية، التى عُقدت فى بريسبان، استراليا.

18 - ووضعت مشاورة الخبراء مجموعة من "مبادئ التشغيل" واعتمدتها لأغراض الاستزراع المستديم للأربيان، بالإضافة إلى طائفة من التوصيات بما فيها عملية المتابعة[5]. فقد أوصت المشاورة ضمن توصياتها بإعداد وثيقة عن الأهداف ومبادئ التشغيل، والترتيبات القانونية والمؤسسية لدعم التنفيذ، وذلك لعرضها على محفل حكومى دولى للموافقة الرسمية عليها، وطلبت من المنظمة تسهيل هذه العملية.

19 - ووضعت أيضا فى عدد من البلدان خطوط توجيهية للصناعة ومدونات بشأن الممارسات الإدارية الجيدة لأغراض استزراع الأربيان، أو يجرى الآن وضعها. وأعدت أيضا خطوط توجيهية للصناعة من أجل إنتاج الأربيان المستزرع. وقد تركز جُل الاهتمام على الأربيان ولكن يبدو أن هناك حاجة إلى اعتماد مبادئ وخطوط توجيهية متناسقة ومعايير لمناهضة التمييز فيما يتعلق بتربية الأحياء المائية بوجه عام وليس للأربيان فحسب.

20 - ويجرى الآن وضع أو تنفيذ عدة مخططات لإصدار الشهادات بشأن استزراع الأربيان، بدون مساهمات كبيرة من جانب الأطراف المعنية في كثير من تلك المخططات. وسيكون إصدار الشهادات الخاصة بمنتجات تربية الأحياء المائية سمة من سمات التجارة الدولية في المستقبل، بيد أنه قد تظهر مجموعة من النظم المختلطة القائمة على مبادئ متباينة مما قد يؤدى إلى التنازع فيما بينها. ويتعين من ثم تحقيق الاتساق بين النهوج والإجراءات وتقدير ما لها من آثار على البلدان النامية. وقد حان الوقت لتحديد دور الحكومات والصناعة والمنظمات الحكومية الدولية في وضع وتنفيذ نظم إصدار الشهادات الخاصة بتربية الأحياء المائية ومنتجاته. وإن من الأهمية بمكان دراسة السبل التى يمكن من خلالها استغلال نقاط القوة النسبية للجماعات المختلفة لتعظيم الفرص الإنمائية وتحسين إمكانات وصول المنتجات المستدامة لتربية الأحياء المائية إلى الأسواق.

21 - وتشهد التجارة الدولية فى منتجات تربية الأحياء المائية توسعا وتطورا إلا أن المشاركة فى هذه التجارة أصبحت أكثر تعقدا. وتنطوى عوامل مختلفة مثل تطور السلسلة السوقية، والقدرة على التتبع، وسلامة الأغذية والمعايير الصحية، وإصدار الشهادات، على آثار مهمة بالنسبة للمنتجين، وربما بدرجة أكبر لصغار المزارعين الذين قد يواجه كثير منهم عقبات شديدة من جراء التكاليف المترتبة على ولوج التجارة العالمية. وسيؤثر هذا بلا شك على صغار المزارعين إلا أنه لم يتضح بعد ذلك إلى أى مدى تؤخذ قضايا صغار المزارعين بعين الاعتبار فى تطوير إصدار الشهادات، والقدرة على التتبع، وتنمية السلسلة السوقية. وليس من المؤكد أنه توجد حاليا آليات وإرشادات تكفل انتفاع صغار المزارعين (الذين يشكلون المصدر الرئيسى للإنتاج في كثير من البلدان النامية) من تغيير أنماط التجارة الدولية فيما يتعلق بمنتجات تربية الأحياء المائية.

22 - وتحظى مسائل التنمية الاجتماعية وتخفيف وطأة الفقر ونمو قطاع تربية الأحياء المائية لصالح الفقراء بعناية متزايدة. وينبغى للتجارة أن تسهّل التنمية الريفية وأن تسهم فى نمو هذا القطاع على نحو يعود بالنفع على الفقراء. ولم يتسن حتى الآن معرفة الكثير عما سيترتب على إصدار الشهادات والقدرة على التتبع والمتطلبات المتغيرة للسلسلة السوقية، والمستهلكين، من آثار على تخفيف وطأة الفقر من خلال تربية الأحياء المائية. وينبغى لنا العمل على تشجيع وضع مبادئ وخطوط توجيهية ومعايير متناسقة بشأن إصدار الشهادات.

الإجراءات التى يقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

[5] المنظمة. مصلحة مصايد الأسماك والمصايد والغابات فى استراليا، تقرير مشاورة الخبراء المشتركة بين المنظمة والحكومة الأسترالية عن الممارسات الإدارية الجيدة والترتيبات القانونية والمؤسسية الجيدة للاستزراع المستدام للأربيان. بريسبان، استراليا، 4-7 ديسمبر/كانون الأول 2000. *تقرير مصايد الأسماك* رقم 659. روما، المنظمة. 2001. 77 صفحة.

23 - اللجنة الفرعية مدعوة إلى أن تنظر بعناية فى المعلومات الواردة أعلاه، وأن تقدم إلى المنظمة المشورة بشأن دورها ومهمتها فى تناول المسائل المطروحة فى هذا السياق. وقد تود اللجنة الفرعية أن تنشئ فريق مهام فنى فى فترة ما بين الدورتين للعمل فى هذا المجال المهم.

القضايا الناشئة

24 - يتيح هذا الجزء من جدول الأعمال الفرصة لأعضاء المنظمة لطرح ما يرونه من قضايا تنطوى على أهمية لتنمية تربية الأحياء المائية على الصعيد العالمى.